مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية
اسم الكاتب: د. عصام اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5145
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 12:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية

الدكتور: عصام اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 25 / 6 / 2018. قُبِل للنشر في 15 / 7 / 2018)

□ ملخّص □

تعتبر مشكلة العجز في الموازنة العامة في سورية من المشاكل القديمة في موضوع مالية الدولة، ولكن مع بداية الأزمة ازداد حجم هذا العجز كنتيجة لانخفاض حصيلة الواردات وزيادة النفقات العامة، فأصبح ينظر إليه على أنه من المشاكل التي تؤزم من الوضع الراهن، حتى أن البعض تحدث عن أن حالات التضخم التي عانى منها الاقتصاد السوري جاءت نتيجة هذا العجز وتمويله بالإصدار النقدي الجديد، ومن هنا يناقش هذا البحث موضوع عجز الموازنة، حيث تم بدايةً دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة والعجز وأسبابه وأنواعه وكيفية نظر المدارس الاقتصادية المختلفة لهذا الموضوع وذلك في جزئه الأول، بينما ناقش الجزء الثاني واقع الموازنة العامة في سورية، وأهم أسباب ارتفاع أرقام العجز خلال الفترة الماضية، كما تطرق إلى التطورات التي حصلت على جانبي الموازنة (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، وفي النهاية تم تقديم أهم المقترحات التي من شأنها إيجاد السبل للخروج من هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

*أستاذ مساعد–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

Reflection Of The Crisis On The Deficit Figures In Syrian Budget

Dr.E.Ismael*

(Received 25 / 6 / 2018. Accepted 15 / 7 / 2018)

□ ABSTRACT □

The problem of Budget Deficit in Syria is one of the old problems in the subject of state finances. However, with the beginning of the crisis, the size of this deficit increased as a result of the decrease in the proceed of revenues and the increase in public expenditure, which was considered to be a problem of the current situation. Even someone talked That the inflation in the Syrian economy came as a result of this deficit and funding it by new coin, and this study discusses the subject of budget deficit, where it was the beginning of the study of the most important concepts related to the general budget and deficit and its causes and types and how different economic schools look at it and that at the first part of this study, while the second part discussed the reality of the general budget in Syria, and the main reasons for the high deficit figures during the last period. also touched on the developments that took place on both sides of the budget (public revenues and public expenditure). Finally, present propositions to logout of this problem

Keywords: Budget, Budget Deficit, Public Revenues, Public Expenditure.

***Associate Professor- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مقدمة :

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، ومن المعلوم أنه ليس هناك دولة تملك قدرة للحصول على موارد غير محدودة بصرف النظر عن مدى ثرائها، لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، وبمعنى آخر الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام الموارد الموجودة، كما تمثل عملية إعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي، ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصراً مهماً في عملية التخطيط التنموي، واستمرار للتنمية الاقتصادية ذاتها، وفي ضوء تنامي الدور الذي تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة لمختلف دول العالم إلى التزايد، ومع تخطي هذا العجز الحدود المعقولة ووصوله إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي، وتحوله إلى سمة هيكلية، بمعنى أنه غدا صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي ولم يقتصر هذا الأمر على الدول النامية بل أصبح ظاهرة يمكن القول عنها عالمية حيث شملت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وفي سورية ومع بداية الأزمة بدأت أرقام العجز في الموازنة العامة للدولة بالارتفاع بعد أن كانت الموازنات السابقة تتميز بمعدل عجز منخفض نسبياً، وهذا مايدفعنا للتساؤل عن تأثير هذه الأزمة على حجم العجوزات في الموازنة العامة للدولة في سورية.

أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة من المواضيع التي يولي لها الاقتصاديون اهتماماً كبيراً وذلك نظراً لما تمثله الموازنة العامة من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول جميع الدول النامية والمتقدمة الوصول إلى تحقيق نوع من التوازن في الموازنة العامة، وذلك من خلال تنويع الإيرادات وتنميتها وترشيد النفقات، إلا أن كل ذلك لم يستطع أن يعالج هذه المشكلة، ومع تفاقم هذه المشكلة بدأت تظهر آثار هذا العجز من تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتصاعد حجم الدين العام، وزيادة أعباء خدمة هذا الدين، وفي سورية لاحظنا ومع بداية الأزمة تصاعداً في حجم العجز في الموازنات المقررة، وهذا ورافق ذلك انخفاض في نسبة تغطية الإيرادات للنفقات، ومن هنا فإن هذا البحث يدرس واقع العجز في الموازنات العامة المقرّة في سورية منذ عام 2005 وحتى 2017 ويدرس الأسباب الكامن وراء التزايد في حجم العجوزات، ويقدم بعض المقترحات التي قد تفيد لتخطي هذه المشكلة وآثارها على الاقتصاد.

- **فروض البحث:**

- انعكست الأزمة سلباً على حصيلة إيرادات الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة.
- سببت الأزمة زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الجاري وأثرت سلباً على الإنفاق الاستثماري.
- أثرت الأزمة سلباً لناحية زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.

منهجية البحث:

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض الإحاطة بكافة الجوانب النظرية للظاهرة المدروسة والتي هي ازدياد أرقام العجوزات في الموازنات المقررة وكذلك دراسة بنود الموازنة الأخرى والتي كان لها أثر في الوصول إلى معدلات العجز السابقة.

النتائج والمناقشة:

أولاً:مفهوم الموازنة العامة وعجز الموازنة:

1-1: مفهوم الموازنة العامة:

عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها "القانون المالي السنوي الذي يقدر لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها".

وعرفها القانون البلجيكي بأنها "بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية".

وعرفها القانون الأمريكي بأنها "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند تقديم هذا الصك واقتراحات الجباية المعروضة وفقاً لهذه القوانين.

وبالتالي فإن الموازنة هي: "نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة[1]."

1-2: دور الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة أداة هامة ووسيلة فعالة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، ووفقاً لهذا الدور فإنها تهدف إلى تحقيق جملة من المهام منها[2]:

1-تحقيق التوازن في الاقتصاد بما يكفل تحقيق معدلات نمو مقبولة في مختلف القطاعات، وتحديد مقدار النمو الذي يتناسب وحجم العمالة، والمحافظة على استقرار الأسعار، والتوازن في القطاع الخارجي، وهو مايمكن تعجيله من خلال النفقات الإضافية في القطاعات المرغوب فيها.

2-الكفاءة في تخصيص موارد الموازنة بحيث يتم تحديد ثقل وأهمية الأهداف المختلفة التي يُسعى إلى تحقيقها، وتوجية الموارد تبعاً لأهمية هذه الأهداف.

3-تفعيل الاستقرار المالي والنقدي وذلك من خلال دراسة الأثر الاقتصادي لهذا الإنفاق المالي على الاقتصاد الوطني، وفي الحقيقة فإن هذه المهمة تعتبر معقدة نظراً لكون الاقتصاديات مرتبطة ببعضها بشكل كبير بحكم التجارة وتدفقات رأس المال، ولهذا يلحظ عند إقرار الموازنة الظروف الاقتصادية المحلية والدولية وكيف ستنعكس على الأوضاع الاقتصادية للاقتصاد المحلي.

4-تعتبر الموازنة العامة أحد أشكال التدخل الحكومي وهي تعد أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار المختلفة المترتبة على عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات فهي وسيلتها لمواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال نفقاتها التي تعاكس التيارات السائدة، كما أنها أداة الدولة لتحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام ويبدو ذلك واضحاً من خلال تخصيص جزء من النفقات العامة لإنجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي في محاولة لرفع معدلات الإنتاج الوطني وتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة، وتخصيص مشاريع تنموية للمناطق الفقيرة في الدولة من أجل توفير فرص النمو المتوازن لمختلف أجزاء الدولة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق إعادة تنظيم سياسة الأجور بما يقلل من التفاوت بين الفئات المختلفة، أو توجيه الإعانات

للفئات الأكثر حرماناً، بالإضافة إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي، حيث أن عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تتطلب إجراء اتصالات على مدار العام بين مختلف الوحدات الإدارية للتنسيق والتشاور والتنظيم والتقييم المتواصل من أجل زيادة مستويات الأداء للجهاز التنفيذي.

وتعتبر الموازنة أداة رقابية للنشاطات الحكومية، تحقق مبدأ المسؤولية والمحاسبة في النظم الديمقراطية، وتساعد البرلمان على كشف الانحرافات وتحديد الفروق بين ماتم تخطيطه وماتم إنجازه في الواقع وتمكن من تحديد أسباب الانحرافات وكيفية معالجتها مسبقاً، كما تعد الموازنة العام جزء من التاريخ الاقتصادي للدولة، فهي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط الحكومي في الماضي والحاضر والمستقبل وبالتالي فهي وثيقة مرجعية في دراسة تطور المالية العامة للدولة وعناصرها الأساسية وتغير المالية العامة واتجاهاتها[3].

وكنتيجة لهذا التطور الذي حصل في موضوع الموازنة العامة واتخاذه طابع الأداة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومع تطور مفهوم ودور الدولة في الاقتصاد كان لابد لذلك أن ينعكس على أرقام الموازنات العامة وبدأت النفقات تتجاوز الإيرادات وهكذا بدأت مشكلة العجز بالظهور حتى أصبحت سمة لمعظم اقتصاديات العالم النامية منها والمتقدمة على حد سواء.

1-3: مفهوم عجز الموازنة:

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بمفاهيم متعددة حول عجز الموازنة منها أن عجز الموازنة هو قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة، أو العجز هو الرصيد السالب في الموازنة الناتج عن كون نفقات الدولة أعلى من وارداتها[4]، أما صندوق النقد الدولي فقد حدد مفهوم العجز بكونه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، والعجز الجاري هو زيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي ينحصر في الموازنة العامة الجارية[5]، وبشكل عام فإن معظم الدراسات توصلت إلى مفهوم شبة واحد عن العجز وهو أن العجز " **تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات**"[6].

ومن الجدير ذكره أن المدرسة الكلاسيكية التي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر ترى أن الموازنة العامة لابد أن تتصف بالتوازن، ولاتسمح هذه المدرسة بحدوث العجز أو الفائض وينبع ذلك بالأساس من العديد من المبادئ التي تؤمن بها هذه المدرسة ومنها مفهوم الدولة الحارسة وحيادية المالية العامة، وأن الاستخدام الأمثل للموارد يتحقق من خلال القطاع الخاص وليس من خلال الدولة التي يجب أن تأخذ موقف الحياد في الحياة الاقتصادية، وبضوء ذلك كان عجز الموازنة في نظر هذه المدرسة بمثابة الخطر الرئيس الذي يؤدي إلى إصدار نقدي جديد أو اقتراض، وفي كلتا الحالتين الأمر يترتب عليه ارتفاع الأسعار وتدهور القيمة الحقيقية للعملة ويدعو إلى مزيد من الإنفاق مما يولد الحركة الحلزونية للتضخم، كما يؤدي إلى تناقص الموارد والأموال لدى القطاع الخاص والذي يتميز بكفاءة استخدامه واستغلاله للثروة، أما المدرسة الكنزية التي وجدت من الظروف التي أحاطت بالأزمة الاقتصادية عام 1929 فقد أكدت على أن حالة الاستخدام الكامل غير متحققه وأن العرض لايخلق الطلب وأن المشكلة الأساسية تكمن في نقص حجم الطلب الفعال، واستناداً على ذلك لابد من العمل على زيادة الطلب الفعال بغض النظر عن توازن الموازنة العامة من عدمه، وبالتالي برزت فكرة العجز المقصود ولمعالجة التوازن العام للاقتصاد الذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الموازنة العامة أمراً ثانوياً، هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً وزيادة إنفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض، أي تخلت الدولة عن حيادها وكذلك الحال بالنسبة للمالية العامة وأصبح ينظر

للموازنة العامة على أنها أداة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الطلب الفعال والنشاط الاقتصادي، كما أكد كينز على أن العجز في الميزانية في وقت الانكماش يكون مقبولاً تماماً مادام يحفز الإنتاج والتوظيف، وهو ما انتقدت عليه النظرية الكينزية من ناحية زيادة عجوزات الموازنة العامة إلا أنه على الرغم من ذلك فقد تمكنت النظرية الكينزية من المساعدة في تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.[7]

1-4: أنواع عجز الموازنة:

1-العجز الجاري: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

2-العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية.

3-العجز التشغيلي: وهو العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحاً منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون(ارتفاع المستوى العام للأسعار).

4-العجز الشامل: يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.[8]

5-العجز المقصود (المنظم): وهو يتمثل بسلسلة إجراءات تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود[9].

6-العجز الهيكلي: يتمثل هذا العجز في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عن مسايرة ولحاق معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت أي استمرار العجز لسنوات متتالية وبصورة مستمرة، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي.[10]

1-5: أسباب عجز الموازنة:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذه الأسباب يمكن إجمالها في بابين رئيسيين[11]:

1-زيادة النفقات العامة: وذلك كنتيجة لزيادة دور الدولة في الاقتصاد سواء النفقات الاستثمارية الموجهة لمشاريع البنى التحتية أو النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية والسكانية والتعليم والصحة والتي تزايدت بشكل كبير مع الارتفاع في معدلات نمو السكان، أو النفقات الموجهة للدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى اضطرار الدولة لاتباع سياسات مالية ونقدية توسعية والتمويل بالعجز وذلك استجابة لمتطلبات التنمية الضرورية وخاصةً في حالات الركود الاقتصادي، كما يلعب الإنفاق العسكري دوراً كبيراً في هذا المجال وخاصةً في ظل أوضاع عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني، كما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة حيث تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من اجل التخفيف من حدتها فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالاً في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي، كما تؤثر البطالة المقنعة في حالات العجز أيضاً فسياسة التوسع في التوظيف الحكومي وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة المقنعة والتي تنعكس سلباً على الإنتاجية ومن ثم حدث تدهور في الناتج الحقيقي مما يؤثر بالتبعية على جملة الإيرادات العامة وبالتالي زيادة العجز، وغيرها من الأسباب التي تتعلق بالهدر في النفقات العامة[12].

2-تراجع الإيرادات العامة: لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز مادامت الإيرادات العامة لم تستطع مواكبة ارتفاع نسبة الإنفاق العام، ولعل من أهم أسباب تراجع الإيرادات العامة هو زيادة حالات التهرب الضريبي وكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، وارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الموارد الحكومية والتي لايمكن الاعتماد عليها كثيراً كونها ذات اتجاه تضخمي وغير ثابتة الحصيلة، بالإضافة إلى مايسمى بالطاقة الضريبية والتي يعبر عنها بحصيلة الضرائب بجميع أنواعها والتي تعتبر منخفضة في الدول النامية نظراً إلى تدني مستوى الدخل الفردي، وغياب العدالة الضريبية، أي بمعنى آخر فإن الضعف في معدلات نمو الإيرادات سببه الأساسي عدم تطور النظام الضريبي وجموده واحتواءه على العديد من الاستثناءات والتعقيدات التي تضعف من حصيلته وتزيد من فرص التهرب الضريبي وبالتالي تراجع الإيرادات العامة[13].

ويمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة، والمعادلة التي تبين لنا هذه العلاقة هي:

$$\emptyset e = " (\frac{\Delta T}{T})/(\frac{\Delta E}{E})$$

حيث أن:

$\emptyset e$: معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات العامة

ΔT : التغير في الإيرادات العامة

T : الإيرادات العامة

ΔE :التغير في النفقات العامة

E : النفقات العامة

فإذا كان معامل حساسية الإيرادات للتغير مع النفقات تتجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت.

أما إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من الواحد أو تكون متزايدة مع مرور الوقت، وكان هناك عجز فهو يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح بمعنى يسير نحو تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة.

أما في حال كان معامل الحساسية يساوي الواحد، ووجد عجز في الموازنة فهنا يكون أمام الدولة عمل كبير من أجل رفع قيمة معامل الحساسية من اجل تحسين الوضع المالي للدولة وتقليص العجز[14].

ثانياً: عجز الموازنة العامة في سورية:

أخذت الدولة على عاتقها في سورية منذ فجر الاستقلال مسؤولية التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت مهمة التنمية من المهام الأساسية للدولة، وسعت الدولة إلى حل المشاكل المختلفة وعلى رأسها مكافحة الفقر والتخلف وتحسين الظروف الاجتماعية ورفع المستوى المعاشي للسكان، وقد ظهر العجز المالي أول مرة عام 1955 وعندها أحدثت الدولة صندوق الدين العام بهدف الاقتراض لتمويل عجز الموازنة العامة، ومنذ ذلك التاريخ استمر العجز في الموازنة العامة بدرجات متفاوتة استناداً إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية وظروف المواسم الزراعية. إضافة إلى ذلك فقد أخذت الدولة طريق التطور الاشتراكي في أعقاب ثورة آذار 1963 وأخذت على عاتقها إقامة مشاريع القطاع العام الصناعي الأمر الذي زاد من الاستثمارات الحكومية وزاد مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة.

لقد أدى تزايد العجز المالي إلى تآكل الاحتياطيات الحكومية من القطع الأجنبي وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة السورية بعد أن كانت مستقرة حتى عام 1985.

يعود العجز المالي في سورية إلى عدة أسباب أهمها:

1. تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية مجاناً للمواطنين.

2. إقامة مشاريع القطاع العام الصناعي على نفقة الدولة.

3. تمويل النفقات الحربية والتسلح لمواجهة العدو الصهيوني.

4. تخفيض الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار وتقديم المزيد من الإعفاءات الضريبية عبر الأنظمة والقوانين الناظمة للاستثمار.

5. إقامة مشاريع البنى التحتية أو تحديثها بهدف جذب الاستثمار والمستثمرين الأجانب وزيادة حجم الإنتاج والتصنيع.

إن هذه الأسباب أدت وما زالت تؤدي إلى زيادة حجم العجز المالي في الموازنة العامة للدولة. وقد نتج من العجز المالي العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

تمول سورية العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي والقروض الداخلية وأحياناً الخارجية الأمر الذي يؤثر في سعر صرف الليرة السورية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، لكن استقرار حجم التصدير من النفط قد أدى إلى وجود احتياطيات بالقطع الأجنبي أسهمت في استقرار سعر صرف الليرة السورية[15]، وهذا الحال بقي مستمراً حتى عام 2011 أي مع بداية الأزمة في سورية والتي أثرت بشكل كبير في الموازنة العامة للدولة، وحدث تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة (النفطية وغير النفطية)،كما ازداد العجز الحكومي ويبين الشكل التالي تطور أرقام الموازنة العامة للدولة والإيرادات والعجز الحكومي.

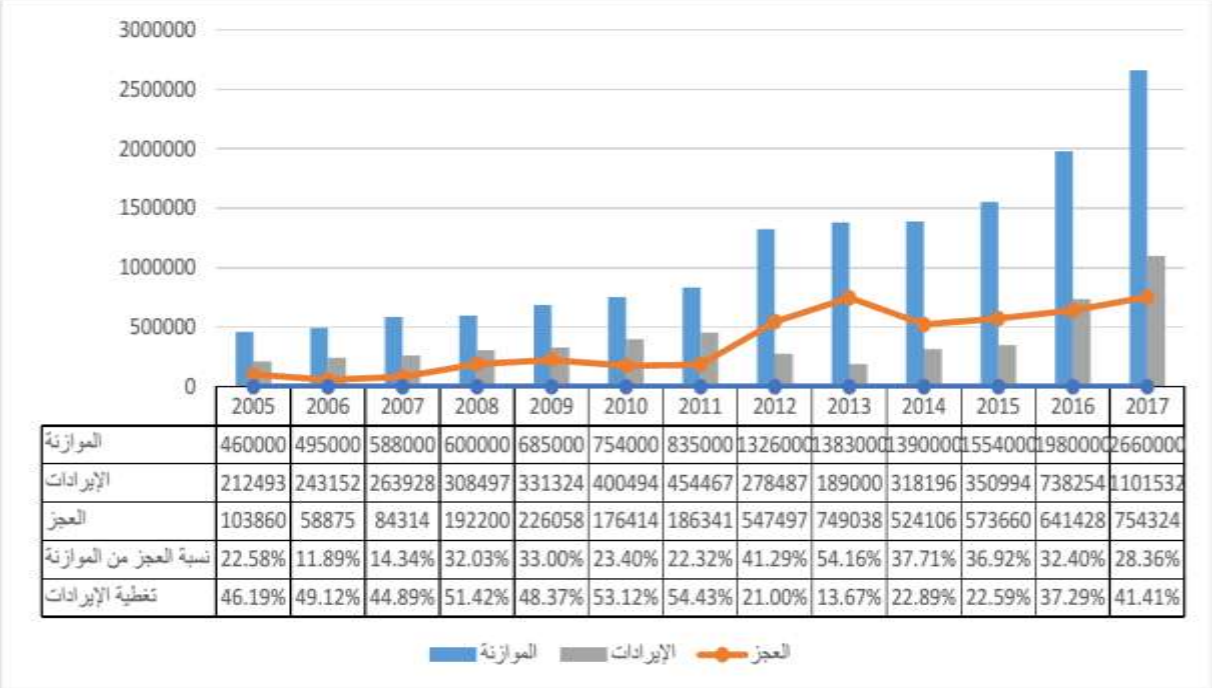

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الموازنة	460000	495000	588000	600000	685000	754000	835000	1326000	1383000	1390000	1554000	1980000	2660000
الإيرادات	212493	243152	263928	308497	331324	400494	454467	278487	189000	318196	350994	738254	1101532
العجز	103860	58875	84314	192200	226058	176414	186341	547497	749038	524106	573660	641428	754324
نسبة العجز من الموازنة	22.58%	11.89%	14.34%	32.03%	33.00%	23.40%	22.32%	41.29%	54.16%	37.71%	36.92%	32.40%	28.36%
تغطية الإيرادات	46.19%	49.12%	44.89%	51.42%	48.37%	53.12%	54.43%	21.00%	13.67%	22.89%	22.59%	37.29%	41.41%

شكل (2-1): شكل يبين التغيرات في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2005- 2017)(الأرقام مليون ل.س)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات أرقام الموازنة، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

يلاحظ من خلال الشكل السابق التزايد في الأرقام المرصودة للموازنة العامة للدولة والتي بلغت عام 2017 (2660) مليار ليرة بعد أن كانت (1980) مليار عام 2016، إلا أن المبالغ المرصودة لموازنة 2016 مثلاً وإذا ماأخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم الرسمية المعلن عنها نجد أنها تتجاوز موازنة 2011 بنسبة قليلة، كما أن موازنة عام 2011 كانت تعادل مايقارب (17.8) مليار دولار عند إقرارها بينما نجد أن موازنة 2016 مثلاً تعادل (6.15) مليار دولار، وهذا دليل آخر على التراجع في فاعلية الموازنات المقررة رغم ارتفاع حجم الاعتمادات المرصودة، كذلك من الملاحظ ارتفاع نسبة العجز في الموازنات وذلك خلال الفترة (2012- 2017) حيث بلغ عجز الموازنة لعام 2013 (54.16%) وكانت نسبة تغطية الإيرادات للنفقات لاتتجاوز (13.67%) ويلاحظ طيلة فترة الأزمة في سورية ارتفاع نسبة العجز الحكومي مقابل انخفاض نسبة تغطية الإيرادات للنفقات، وذلك على عكس الصورة التي كانت موجودة قبل عام 2011 حيث كانت نسب العجز محدودة ونسب التغطية جيدة، ولكن منذ عام 2016 لوحظ التحسن في نسبة تغطية الإيرادات للنفقات وتراجع نسبة العجز وهذا يترافق مع التحسن في الوضع الميداني، ومن الجدير ذكره أن هذا الوضع المتردي في المالية العامة للدولة حدث نتيجة تزايد النفقات في ظل تراجع إيرادات الدولة وارتفاع فاتورة الدعم الحكومي خلال سنوات الأزمة، وتدهور الجانب الحقيقي في الاقتصاد السوري، وصعوبة تأمين الموارد اللازمة للخزينة العامة للدولة، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستثماري، ما أدى إلى تضاعف حجم المديونية المترتبة على وزارة المالية ومؤسسات القطاع العام تجاه السلطة النقدية، كما أن تمويل جزء من هذا العجز من خلال إصدار نقدي جديد ساهم في تعميق هذه المشكلة.

2-1: أسباب عجز الموازنة:

كما ذكرنا فإن عجز الموازنة ينتج إما بسبب خلل في جانب الإيرادات أو بسبب زيادة في جانب النفقات وسندرس التغيرات التي حصلت على كلا الجانبين كما يلي:

1-جانب الإيرادات: تتشكل واردات الموازنة العامة للدولة في سوريا بحسب وزراة المالية السورية من المصادر التالية:

- إيرادات الضرائب والرسوم: وتشمل ضرائب الدخل والأرباح والضرائب على الرواتب والأجور وعلى الممتلكات وضرائب السلع والخدمات وضرائب التجارة الدولية وضرائب أخرى.
- بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة
- إيرادات متنوعة وتشمل الإيرادات المأخوذة من الاحتياطي بالإضافة إلى إيرادات مختلفة أخرى.
- الفائض المتاح ويشمل فائض الموازنة وفائض السيولة والبلديات وحق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية وإيرادات الوحدات الحسابية المستقلة وحق الدولة في شركات عقود الخدمة (الهاتف النقال)
- متحصلات استثنائية: وهي تمثل العجز في الموازنات المقررة وتشمل القروض الخارجية والقروض الداخلية.[16]

ويبين الشكل التالي تطور البنود السابقة للإيرادات وذلك للفترة (2005-2017):

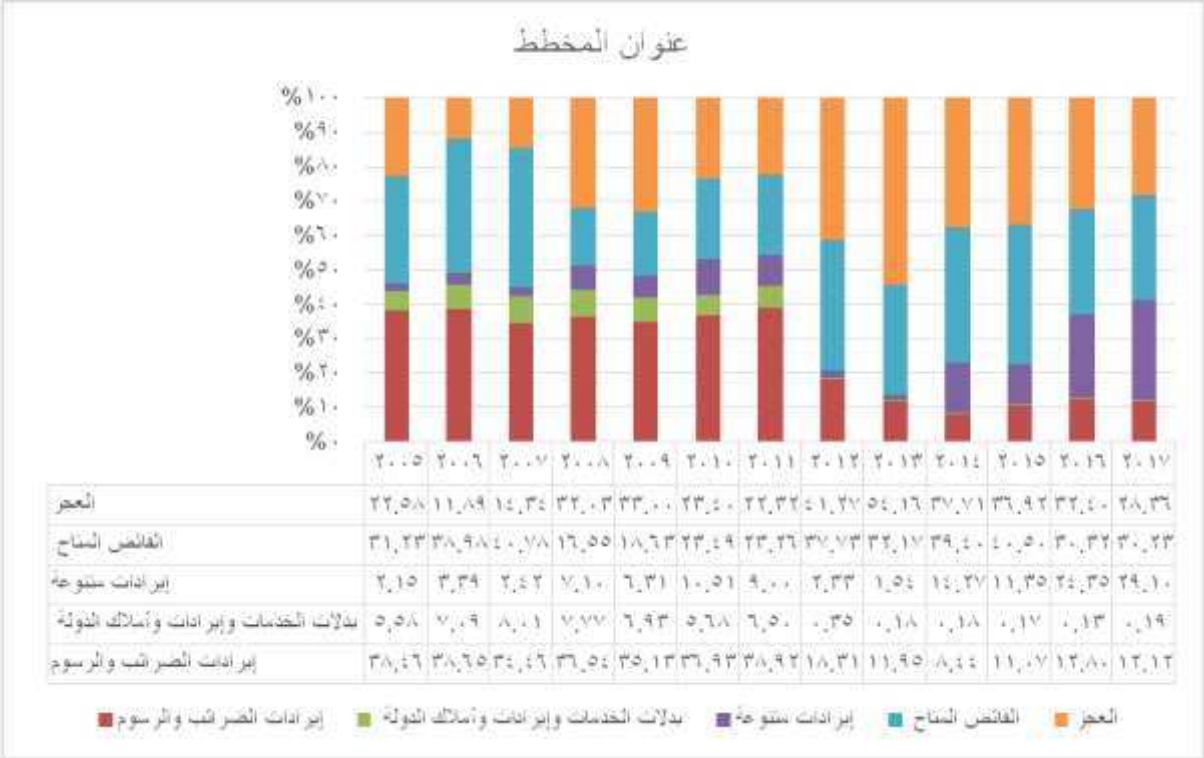

شكل (2-2): شكل يبين بنود الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2005- 2017) (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات أرقام الموازنة، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

نلاحظ من خلال الشكل السابق مايلي:

1-يلاحظ التراجع الكبير الحاصل في مساهمة إيرادات الضرائب والرسوم فقد تراجعت نسبتها من موارد الموازنة من 36.93% عام 2010 إلى 8.44% عام 2014 وسجلت 12.12% عام 2017، وهذا الأمر سببه خروج عدد كبير من المنشآت خارج دائرة الإنتاج وتوقفها عن العمل، وتراجع استثمارات القطاع الخاص نتيجة الأزمة حيث سجلت لعام2016 (173.949) مليار ليرة مقابل (348.064) مليار لعام 2010، وهذا يلاحظ من خلال انخفاض مساهمة مكون الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والذي كان المتضرر الأكبر من بين مكونات إيرادات الضرائب والرسوم.

2-يلاحظ أيضاً التراجع الكبير في نسبة بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة من الموازنة حيث سجلت عام 2017 (0.19%) مقابل (5.68%) لعام 2010.

3-سجلت الإيرادات المتنوعة تحسن واضح منذ عام 2014 لتسجل عام 2017 (29.10%) بينما سجلت عام 2013 (1.54%)، ولم تتجاوز نسبة 10.51% قبل الأزمة، وهذا دليل على تعاظم الدور الذي أصبحت تؤديه خلال الأزمة.

4-بالنسبة لبند الفائض المتاح، يلاحظ نوع من الثبات النسبي في نسبته من الموازنة حيث حافظ على نسبة وسطية خلال الأزمة بلغت 33.37%، ولم تطرأ تغيرات كبيرة على مساهمته كما هو الحال بالنسبة لبند الإيرادات المتنوعة.

5- بالنسبة لبند العجز في الموازنة يلاحظ التزايد في حجم العجز مع بداية الأزمة ليصل أعلى مستوى عام 2013 ولكن يلاحظ التراجع في نسبة العجز بعد ذلك والسبب في ذلك إضافة إلى تحسن الوضع الميداني وافتتاح عدد من المنشآت الخاصة في المناطق الآمنة والسماح بنقل المنشآت نحو هذه المناطق وتحول الاقتصاد نحو مايسمى باقتصاد

الحرب والتعامل مع الأزمة على أنها طويلة الأجل وليست قصيرة، هو التحسن في بند الإيرادات المتنوعة والتي تضم كما ذكرنا الإيرادات المأخوذة من الاحتياطي بالإضافة إلى إيرادات مختلفة أخرى لم يتم تفصيل بنودها في بيانات وزارة المالية.

6-يمكن القول بأن السبب الرئيس وراء زيادة العجز كان التراجع في كل من إيرادات الضرائب والرسوم وبدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة، وعلى العكس من ذلك خفف بند الإيرادات المتنوعة من حدة العجز الحاصل وخاصةً منذ عام 2014.

ومن الجهة الأخرى فإن التوسع في بنود الإنفاق أثرت بدورها في الوصول إلى معدلات العجز السابقة وهذا ماناقشه تالياً.

2-جانب النفقات:تتقسم نفقات الموازنة العامة للدولة في سوريا إلى الأنواع التالية[17]:

- النفقات الجارية: وتضم الرواتب والأجور ونفقات إدارية ونفقات تحويلية ونفقات أخرى.
- النفقات الاستثمارية: وتضم الموارد المحلية والموارد الخارجية.
- الديون والالتزامات واجبة الأداء.

ويبين الشكل التالي تطور البنود السابقة للنفقات وذلك للفترة (2005-2017):

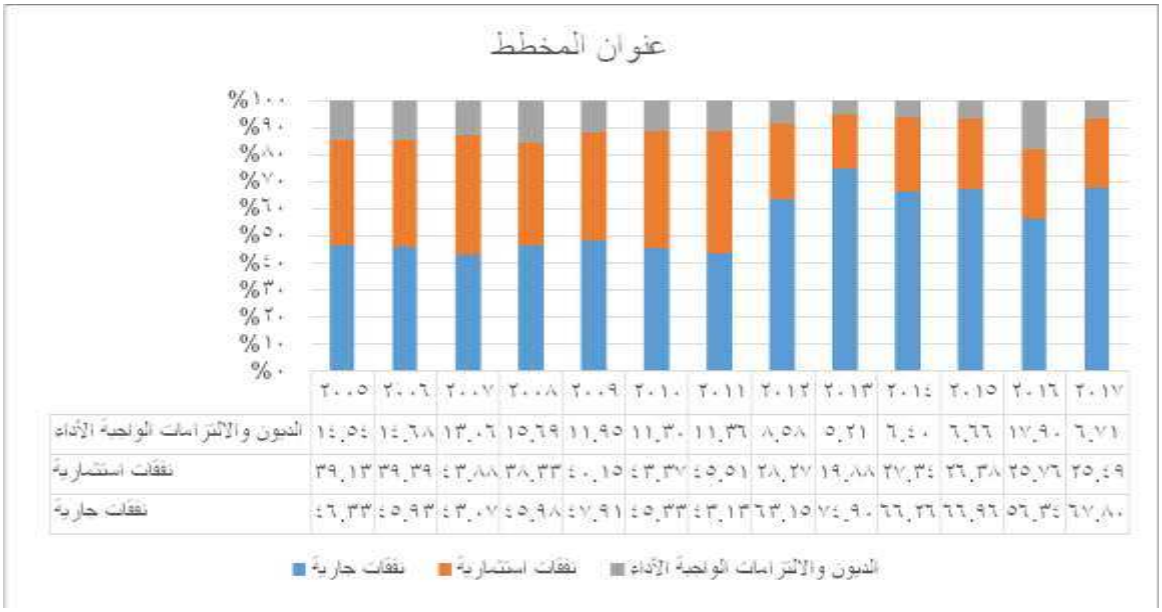

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الديون والالتزامات الواجبة الأداء	١٤,٥٤	١٤,٦٨	١٣,٠٦	١٥,٦٩	١١,٩٥	١١,٣٠	١١,٣٦	٨,٥٨	٥,٢١	٦,٤٠	٦,٦٦	١٧,٩٠	٦,٧١
نفقات استثمارية	٣٩,١٣	٣٩,٣٩	٤٣,٨٨	٣٨,٣٣	٤٠,١٥	٤٣,٣٧	٤٥,٥١	٢٨,٢٧	١٩,٨٨	٢٧,٣٤	٢٦,٣٨	٢٥,٧٦	٢٥,٤٩
نفقات جارية	٤٦,٣٣	٤٥,٩٣	٤٣,٠٧	٤٥,٩٨	٤٧,٩١	٤٥,٣٣	٤٣,١٣	٦٣,١٥	٧٤,٩٠	٦٦,٢٦	٦٦,٩٦	٥٦,٣٤	٦٧,٨٠

شكل (2-3): شكل يبين بنود النفقات العامة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2005- 2017) (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات أرقام الموازنة، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

يلاحظ من خلال الشكل السابق مايلي:

1-الازدياد الكبير في حجم الإنفاق الجاري بعد عام 2011 حيث وصلت نسبة هذا الإنفاق من الموازنة (74.9%) عام 2013 (1035.907 مليار) بينما سجلت (67.8) لعام 2017 (1803.546 مليار) في حين لم يتجاوز 48% قبل عام 2011 والسبب الرئيسي لذلك هو المهام الكبيرة التي أصبحت الدولة مسؤولة عنها بعد حصول الأزمة، كذلك يلاحظ الارتفاع الكبير في أرقام الم

2-نلاحظ التراجع الكبير في مستويات الإنفاق الاستثماري ليسجل (25.49%) عام 2017 (679 مليار) في حين لم تنخفض نسبة الإنفاق الاستثماري من الموازنة عن (38%) منذ عام 2005 وتجاوز في بعض السنوات نسبة الإنفاق الجاري من الموازنة.

3-نلاحظ التراجع في بند الإنفاق على الديون والالتزامات واجبة الأداء بمعنى انخفاض مخصصات الموازنة لتصفية هذه الديون.

4- من الملاحظ إذاً التزايد الكبير في حجم الإنفاق الجاري (كنتيجة لزيادة دور الدولة ومسؤولياتها بعد الأزمة) والذي تجاوز (1803) مليار لعام 2017 مقابل انخفاض الإنفاق الاستثماري وانخفاض مخصصات الوفاء بالديون، ومن المعلوم أن الإنفاق الجاري هو إنفاق يمكن القول عنه أنه غير منتج مقارنةً بالإنفاق الاستثماري فهو يشمل كما ذكرنا الرواتب والأجور والنفقات إدارية والنفقات تحويلية ونفقات أخرى، وهذا التزايد الكبير في حجم الإنفاق بشكل عام والإنفاق الجاري خاصةً والمترافق مع تراجع حصيلة الواردات العامة كانت سبباً في الوصول إلى معدلات العجز السابقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

1. نلاحظ التراجع الكبير الحاصل في إيرادات الضرائب والرسوم وبدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة وذلك بسبب توقف العديد من المنشآت عن العمل وخروج مصانع ومساحات كبيرة من دائرة الإنتاج مما انعكس سلباً على الحصيلة الضريبية، كما أن التخريب الممنهج للبنى التحتية ومنشأت الدولة ساهم في تعميق هذه المشكلة، وبالتالي الفرض الأول محقق.

2. لاحظنا الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق الجاري، هذه الزيادة في الإنفاق الجاري سببت تعميق مشكلة العجز نظراً لمحدودية الإيرادات العامة وانخفاض نسب تغطية الإيرادات للنفقات خلال فترة الأزمة وبالمقابل تراجع الإنفاق الاستثماري وأيضاً تراجع الإنفاق الموجة لتسديد الديون والالتزامات، وتراجع الإنفاق الاستثماري أثر سلباً لناحية تعزيز مقومات صمود الاقتصاد بوجه الأزمة وتخفيف آثارها، وتراجع الإنفاق الاستثماري العام والتوقف شبة الكلي للاستثمار الخاص سبب تراجعاً ملحوظاً في مرونة الاقتصاد وساهم في تعميق مشكلة العجز لأن الدولة أصبحت مسؤولة مسؤولية شبة كاملة لناحية الدفع باتجاه تحريك العجلة الاقتصادية، وهكذا أيضاً فإن الفرض الثاني محقق.

3. انعكست الأزمة في أحد وجوهها زيادةً في أرقام العجز في الموازنات المقررة أي الفرض الثالث محقق، والسبب الرئيس لذلك تراجع الإيرادات العامة وضرورة التوسع في النفقات مع تزايد دور الدولة وضرورة تدخلها في مختلف الجوانب الاقتصادية.

4. بالنسبة لمعامل حساسية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات العامة نلاحظ أنه قبل الأزمة كان معامل الحساسية 2.6 بالنسبة لعامي 2009 و 2010 أي أن الوضع المالي للدولة كان يسير بشكل سليم ويتجه نحو القضاء على مشكلة العجز في المالية العامة، أما بعد حصول الأزمة فإن معامل الحساسية قد سجل قيمة 0.88 بالنسبة لعامي 2016 و 2017 وهذا دليل على وجود مشكلة عجز حقيقية.

2-التوصيات:

1. العمل على ترشيد الإنفاق العام، وإعادة ترتيب أولوياته وتوجيه الجزء الأكبر منه نحو المشاريع الاستثمارية.

2. العمل على ربط الإنفاق الجاري مع حصيلة الإيرادات الجارية، والابتعاد عن التمويل بالعجز لسد زيادة النفقات هذه كونها تنعكس آثاراً تضخمية على الاقتصاد.

3. العمل على رفع مستوى مشروعات القطاع العام الرابحة والخاسرة، وإصلاح المؤسسات والغدارات الحكومية.

4. العمل على إصلاح النظام الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بغية مكافحة التهرب الضريبي والنهوض بالواقع الضريبي وتحسين حصيلة الضرائب والرسوم في الموازنة العامة.

5. ترشيد الإعفاءات الضريبية وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية وتعديل قوانين الاستثمار وفقاً للظروف الراهنة.
6. العمل على زيادة الوعي الضريبي بين الناس وتشجيعهم على دفع الضرائب وذلك من خلال العدالة في التكليف وعدم محاباة الفئات القوية اقتصادياً على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً.
7. العمل على إصدار القوانين الكفيلة بتوفير الظروف الملائمة لإقامة استثمارات جديدة ووفقاً للظروف الحالية، بما يكفل سرعة الخروج من هذه الأزمة وآثارها وسرعة معالجة مشاكل الموازنة المتمثلة بالعجز.

الخاتمة:

بينا من خلال هذه الدراسة المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة والعجز وأهم أسبابه وحالاته، كما تم دراسة واقع الموازنة العامة في سورية للفترة (2005–2017) وتحليل أهم التغيرات التي طرأت على جانبي الواردات والنفقات فيها، وبينا أسباب تزايد العجز في الموازنات المقررة وقمنا بحساب حساسية الواردات للتغير في النفقات العامة كما استعرضنا في النهاية أهم التوصيات من أجل التخلص من هذه المشكلة والتي أصبحت سمة لصيقة للموازنة قبل وبعد فترة الأزمة.

المراجع:

1. المهايني، محمد. *محاضرات في المالية العامة*، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سورية، 2013. ص64.
2. لعمارة، جمال. *مداخل الموازنة العامة للدولة*. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، 2002. ص37.
3. لعمارة، جمال. *تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة*. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2001. ص116.
4. لحسن، دردوري. *سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة*، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014. ص114.
5. **سالم، سالم. *عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد68، المجلد18، ص295.**
6. **لحسن، دردوري. *عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي*، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (14)، 2013. ص104.**
7. عويضة، هيثم. *كينز والكساد الكبير 1929 قراءة في أزمة 1929 والأزمة الحالية*، برنامج دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2010. ص3.
8. قدي، عبد المجيد. *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003. ص207.
9. سالم، سالم. *عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته*. مرجع سبق ذكره. ص295.
10. لحسن، دردوري. *عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي*، مرجع سبق ذكره. ص104.
11. زردق، عبد الرحيم. *الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر*، دار القدس، مصر، 2009. ص91.
12. محمود، محمود. *قضايا اقتصادية معاصرة*، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017. ص18.
13. لحسن، دردوري. *عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي*، مرجع سبق ذكره. ص106.
14. **زكي، رمزي. *الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث*، سينا للنشر، مصر، 1992. ص69.**
15. كنعان، علي. مبدأ عجز الموازنة. عن الموقع: http://arab-ency.com/law/detail/164577
16. وزارة المالية السورية، دمشق، سورية.
17. وزارة المالية السورية، دمشق، سورية.